الأمانـة العامـة

قطاع الشؤون الاجتماعية

إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية

المؤتمر العربي الوزاري حول إدماج الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030 في السياسات الاجتماعية في الدول العربية

الجمهورية التونسية

27– 28 نوفمبر / تشرين الثاني 2017

التقـريـــر الختامـي والتوصيـات

المحتـويـــات

الفصـل	الفقـرات	الصفحـة
الفصل الأول: تنظيم أعمال المؤتمر:	**1 – 27**	**3 – 10**
ألف: مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر	**1**	**3**
باء: أهداف المؤتمر	**2**	**3**
جيم: المشاركون	**3**	**4**
دال: إقرار برنامج المؤتمر	**4**	**4**
هاء: افتتاح وبدء أعمال المؤتمر	**5 – 27**	**5 – 10**
– كلمة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.	**5 – 8**	**5 – 5**
– كلمة جامعة الدول العربية.	**9 – 14**	**5 – 7**
– كلمة وزير الشؤون الاجتماعية في دولة الكويت – رئيس الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.	**15 – 21**	**7 – 9**
– كلمة وزير الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية.	**22 – 27**	**9 – 10**
الفصل الثاني: خلاصة جلسات العمل:	**28 – 93**	**11 – 31**
ألف: جلسة العمل الأولي	**28 – 37**	**11 – 14**
– من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات.	29 – 34	11 – 12
– الأولويات العربية الاجتماعية في خطة التنمية المستدامة 2030.	35 – 37	13 – 14

الفصـل	الفقـرات	الصفحـة
باء – جلسة العمل الثانية:	**77 – 38**	**27 – 14**
– السياسات الاجتماعية في خطة التنمية المستدامة 2030: الأهداف والتحديات.	**46 – 39**	**16 – 14**
– المرأة والأسرة والطفولة في السياسات الاجتماعية في خطة التنمية المستدامة 2030.	**57 – 47**	**19 – 17**
– تجارب الدول الأعضاء:		
• الجمهورية التونسية.	**68 – 58**	**24 – 20**
• جمهورية العراق.	**73 – 69**	**26 – 24**
• دولة الكويت.	**77 – 74**	**27 – 26**
جيم – جلسة العمل الثالثة:	**91 – 78**	**31 – 27**
– مجالات اهتمام البرلمان العربي في دراسة التنمية المستدامة.	**82 – 79**	**29 – 27**
– الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات الاجتماعية في خطة التنمية المستدامة 2030.	**87 – 83**	**30 – 29**
– كبار السن في السياسات الاجتماعية في خطة التنمية المستدامة 2030.	**91 – 88**	**31 – 30**
دال – الجلسة الختامية	**93 – 92**	**31 – 31**
الفصل الثالث: التوصيات:		**39 – 32**
المرفقات:		
1– قائمة المشاركين.		
2– البرنامج الزمني.		
3– كلمات الجلسة الافتتاحية.		

الفصـــل الأول

تنظيـــم أعمـــال المؤتمـــر الوزاري العربـي

ألف – مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر

1- عقد المؤتمر أعماله في ولاية جمرت بالجمهورية التونسية، خلال يومي 27 – 28 نوفمبر / تشرين الثاني 2017.

باء – أهداف المؤتمر

2- مواصلة لجهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لإعداد وتنفيذ الأولويات الاجتماعية التنموية العربية ضمن خطة التنمية المستدامة 2030، التي بدئها منذ عام 2012 من خلال عقد العديد من الفعاليات والمؤتمرات المتخصصة، التي جاء في مقدمتها مؤتمر عمان ومؤتمر شرم الشيخ، ومؤتمر الماسة، جاء قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (817) بتاريخ 2016/12/15، بتنظيم المؤتمر بهدف الخروج بتصور وتوصيات عملية واضحة، تدعم جهود حكومات الدول الأعضاء بالتنسيق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، لإدماج الأبعاد الاجتماعية لخطة 2030، ضمن الخطط والسياسات الاجتماعية للدول الأعضاء، وذلك وفقاً للأولويات العربية، وبما يتماشى والأوضاع الصعبة التي تمر بها عدد من دول المنطقة.

جيم – المشاركون

3-شارك في أعمال المؤتمر الوزاري العربي:

- معالي وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية، وعدد من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، بالإضافة إلى المعهد العربي للتخطيط، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، فضلاً عن خبراء متخصصون في مجال ادماج الأبعاد الاجتماعية في خطة التنمية المستدامة 2030.

(مرفق رقم (1) قائمة المشاركين)

دال – إقرار برنامج عمل المؤتمر

4-تم تنظيم أعمال المؤتمر وفقاً للبرنامج الزمني المرفق.

(مرفق رقم (2) البرنامج الزمني)

هاء – افتتاح أعمال المؤتمر

5- بدأت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أعمالها بكلمة **المستشار طارق نبيل النابلسي – مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب**، التي رحب من خلالها بمعالي الوزراء والسادة رؤساء الوفد والمشاركين في أعمال المؤتمر.

6- أشار سيادته إلى أن هذا المؤتمر يُعد من أهم مبادرات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وأنه يأتي استكمالات لمسيرة المجلس لتعزيز جهود الدول العربية لتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، وذكر سيادته أن هناك اهتمام كبير من الجمهورية التونسية لتحقيق الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030 من خلال السعي لإدماجها في السياسات الاجتماعية في الدول العربية، موضحاً أن هذه الأبعاد هي التي تمس المواطن العربي في حياته اليومية، وهي التي تحاكي جميع أطياف المجتمع.

7- أشار سيادته إلى الظروف الاستثنائية التي يعقد فيها المؤتمر، وذكر أن الإرهاب وعملياته الغاشمة لا تزال تطال الأبرياء، مشيراً إلى ما شهدته جمهورية مصر العربية من احداث إرهابي غاشم استهدف بيت من بيوت الله وقتلاً للمصليين، مؤكداً على أن هذا التحول النوعي في العمليات الإرهابية، يزيد الأمة العربية عزماً وقوة وصلابه للقضاء على الإرهاب واجتثاثه من جزوره، موجهاً خالص التعازي إلى جمهورية مصر العربية رئيساً وحكومتاً وشعباً، في وفاة الأبرياء من المصليين في حادث مسجد الروضة بشمال سيناء، مؤكداً على تقديم ما في إمكان مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب من دعم للجهود الرامية للقضاء على الإرهاب.

8- دعا سيادته معالي الوزراء والسادة رؤساء الوفود والمشاركين الوقوف دقيقة حداد على أرواح الشهداء في حادث مسجد الروضة في شمال سيناء بجمهورية مصر العربية.

9- نقل معالي السفير عبد اللطيف بن عبيد – الأمين العام المساعد رئيس مركز جامعة الدول العربية في تونس، من خلال كلمته تحيات معالي السيد أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية، إلى أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء

الوفود والمشاركين، وتمنياته بالتوفيق والنجاح لأعمال المؤتمر الوزاري، موجهاً الشكر باسم جامعة الدول العربية إلى دولة السيد يوسف الشاهد – رئيس حكومة الجمهورية التونسية على تفضله بعقد أعمال هذا المؤتمر تحت سامي إشرافه، مشيراً إلى أن هذه الراعية جاءت تأكيد لحرص الجمهورية التونسية على دعم العمل الاجتماعي التنموي العربي المشترك.، موجهاً الشكر إلى معالي الأستاذ محمد الطرابلسي – وزير الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية، على مبادرته لعقد أعمال هذا المؤتمر على المستوى الوزاري، موضحاً أن هذه المبادرة جاءت إيماناً من معاليه بأن هذه الفاعلية لابد وأن توجه إلى متخذي القرار والمعنيين في الدول العربية بما يعزز جهود الدول العربية لتحقيق خطة 2030، ليشعر المواطن العربي بالاهتمام والجهد المبذول لضمان عيشه في أمن ووئام مجتمعيين، كما وجه التهنئة إلى معالي الأستاذة هند صبيح براك الصبيح – وزيرة الشؤون الاجتماعية في دولة الكويت، على ترؤسها لأعمال الدورة (37) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، مؤكداً الثقة في قيادتها للمجلس في هذه المرحلة الدقيقة.

10- أوضح معاليه أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 يمثل أولوية متقدمة في العمل العربي المشترك، وأنه قد بدء التحضير لها قبل إطلاق الخطة في سبتمبر / أيلول 2015، مشيراً إلى المبادرات الهامة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بدءاً من التحضير والإعداد للموقف العربي من تلك الخطة في عام 2012، وذكر معاليه أن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب قام بمبادرة هامة بتنظيم أول مؤتمر وزاري إقليمي في العالم لوضع التوجهات الرئيسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، موضحاً أن هذه المبادرة جاءت انطلاقاً من حرص المجلس على مسؤوليته الهامة لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في الدول العربية.

11- أشار معاليه إلى الطموح الكبير لدى الدول العربية لتحقيق تنمية شعوبها، رغم الممارسات الغاشمة للتنظيمات الإرهابية، ورغم استمرار الممارسات الإسرائيلية العدوانية الظالمة على الشعب الفلسطيني، ورغم الصراعات المسلحة التي تشهدها عدد من الدول العربية.

12- وبدوره وجه معالي السفير عبد اللطيف عبيد، خالص التعازي لجمهورية مصر العربية على أرواح شهدائها وضحاياها الأبرار الذين سقطوا في الحدث الإرهابي الذي وقع على أرض شمال سيناء بمسجد الروضة.

13- أوضح معاليه أنه لن تأتي تحقيق خطة 2030، إلا بمواصلة الجهود لإدماج الفئات الضعيفة في المجتمع والأولى بالرعاية وفي مقدمتهم الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، والاستفادة من خبراتهم وقدراتهم، مشيراً إلى ما يتطلبه ذ لك من العمل على بناء قواعد البيانات المبنية على الواقع، بما يمكن من وضع خطط الاستهداف القابلة للتنفيذ على أرض الواقع، مع الأخذ في الاعتبار الصعوبات التي تواجه إنشاء قواعد البيانات وخاصة في المناطق التي تشهد صراعات مسلحة وموجات نزوح ولجوء كبيرة.

14- في نهاية كلمته وجه الشكر إلى الخبراء العرب الذين أعدوا أوراق العمل، والمعهد العربي للتخطيط على مساهمتهم الموضوعية الهامة للإعداد العلمي لهذا المؤتمر، كما وجه الشكر إلى الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على جهودها لتنظيم أعمال المؤتمر.

15- في كلمتها وجهت معالي الوزيرة هند صبيح براك الصبيح – وزيرة الشؤون الاجتماعية في دولة الكويت – رئيس الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وجهت الشكر إلى الجمهورية التونسية رئيساً وحكومة وشعباً على كرم الضيافة وحسن الاستقبال، وإلى دولة السيد يوسف الشاهد – رئيس حكومة الجمهورية التونسية، على عقد أعمال المؤتمر تحت سامي إشرافه، موضحة أن هذه الرعاية جاءت انطلاقاً من اهتمام الجمهورية التونسية بدعم العمل الاجتماعي التنموي العربي المشترك، كما وجهت الشكر إلى معالي الأستاذ محمد الطرابلسي – وزير الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية، على مبادرته لعقد أعمال المؤتمر على المستوى الوزاري، كما وجهت الشكر أيضاً إلى القطاع الاجتماعي بجامعة الدول العربية، والأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على جهودهما لتنظيم المؤتمر.

16- أوضحت معاليها أن موضوع المؤتمر هو من المواضيع الأساسية التي تُشكل حياة المواطن العربي، مشيرة إلى ما تضمنته خطة التنمية المستدامة 2030، من أهداف وغايات تتعلق بمختلف المجالات الحياتية اليومية للمواطن العربي، وفي مقدمتها أوضاعهم المعيشية التي تبلورت في الهدف الأول المتعلق بالفقر والقضاء على الجوع، مشيرة إلى الأهداف والغايات ذات الصلة بالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وربطها بالأوضاع الاقتصادية ومواءمتها مع الأبعاد البيئية للخطة.

17- أشارت معاليها إلى المرحلة التنفيذية لهذه الخطة التي لابد وأن تأتي من خلال إدماج خطة 2030 وخاصة أبعادها الاجتماعية في السياسات العامة والسياسات الاجتماعية للدول، التي تُعنى بها في الأساس وزارات الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات المعنية في الدول الأعضاء، بالشراكة مع الأطراف الدولية غير الحكومية.

18- ذكرت معالي الوزيرة، أن دولة الكويت تولى اهتماماً كبيراً بتحقيق التنمية الشاملة ليس فقط على المستوى الوطني بل على المستوى العربي، وذلك بناءً على توجيهات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

19- أوضحت معاليها أن دولة الكويت شكلت لجنة دائمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تضم الأمانة العامة للتخطيط والتنمية والإدارة المركزية للإحصاء ووزارة الخارجية، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني ومراقبين من البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وديوان المحاسبة، مشيرة إلى أنه من المنتظر أن تصدر اللجنة التقرير الطوعي الأول لدولة الكويت حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وأنه سوف يتم رفعه إلى الأمم المتحدة، مشددة على حرص دولة الكويت على تقديم الدعم الدائم للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ليقوم بدوره المساند لمصالح الدولة في جميع أنحاء العالم.

20- كما أشارت معاليها إلى الانعكاسات السلبية للأوضاع الصعبة والتحديات التي تشهدها المنطقة العربية على التنمية، مؤكدة على أنه سيتم التنسيق مع معالي الوزير محمد الطرابلسي، ومعالي الوزيرة غادة فتحي والي – وزير التضامن الاجتماعي

ورئيس المكتب التنفيذي للمجلس، على تنفيذ توصيات المؤتمر بما ينعكس إيجاباً على المواطن العربي.

21- وفي نهاية كلمتها، أشارت معاليها إلى أهمية الموضوعات المطروحة على المؤتمر والتي تستوجب التعمق في بحثها ودراستها، بما يمكن من وضع تصور لإدماج الأبعاد الاجتماعية في خطة التنمية المستدامة 2030، في السياسات الاجتماعية في الدول العربية، موجهة الشكر إلى كل من ساهم في الإعداد الجيد لأعمال المؤتمر، وإلى الجمهورية التونسية على مبادرتها لتنظيم أعمال هذا المؤتمر الهام.

22- في بداية كلمته وجه معالي الأستاذ محمد الطرابلسي – وزير الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية، الشكر إلى معالي الوزراء والسادة رؤساء الوفود والمشاركين على حرصهم للمشاركة في أعمال المؤتمر الوزاري.

23- وأكد معاليه أن موضوع المؤتمر يحظى بأهمية بالغة لدى الدول العربية لانخراطها مع المجموعة الدولية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال إحداث لجنة وزارية عربية لمتابعة خطة التنمية المستدامة 2030، واعتماد الإعلان العربي لتنفيذ الأبعاد الاجتماعية الخاصة بهذه الأهداف، بالإضافة إلى إعداد إطار استرشادي لدعمها.

24- ذكر معاليه أن المؤتمر سوف يمثل فرصة هامة للدول العربية لتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال، مشيراً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015، الذي اعتمد برنامجاً عالمياً جديداً لتحقيق عالم أفضل ومجتمعات متوازنة ومتماسكة في عام 2030، موضحاً أن هذا البرنامج يتميز بتوسيع نطاق أهدافه ليشمل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، فضلاً عن شموله جميع دول العالم خلافاً لأهداف التنمية للألفية التي استهدفت فقط البلدان النامية وخاصة منها الأكثر فقراً، مشيراً إلى أن خطة التنمية المستدامة تضمنت عدد من الأهداف ذات الطابع الاجتماعي وخاصة القضاء على الفقر وتحقيق المساواة والقضاء على جميع أشكال التمييز، بالإضافة إلى توفير عيش لائق وتغطية اجتماعية ورعاية صحية للجميع وخاصة للمرأة والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

25- أشار معاليه إلى جهود الجمهورية التونسية في تحديد وبلورة أهداف التنمية المستدامة 2030، من خلال تنظيم مشاورات وطنية واسعة تحت عنوان "تونس الغد"، بالإضافة إلى المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية خاصة ضمن "فريق العمل المفتوح" حول أهداف التنمية المستدامة، كما أشار معاليه إلى تأكيد تونس خلال مشاركة السيد رئيس الحكومة في أعمال مؤتمر قمة التنمية المستدامة بإلتزامها بالأهداف التي تضمنتها خطة 2030، وعزم الجمهورية التونسية على تحقيقها إيماناً منها لاستجابة الخطة لتطلعات شعوب العالم لمزيد من المساواة والكرامة والرقي الاقتصادي والاجتماعي.

26- استعرض معاليه الجهود الهامة للجمهورية التونسية في هذا المجال، وما قامت به من عناية بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل، والعمل على برنامج للقضاء على جميع المساكن البدائية، وتعزيز القدرة الشرائية للعمل والموظفين، بالإضافة إلى العناية الفائقة التي تقوم بها الجمهورية التونسية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم الفعلي في الحياة العامة، وتقليص نسبة الأمية خاصة لدى الإناث وفي المناطق الريفية، وأخيراً تقوم الجمهورية التونسية بفتح مراكز ثقافية واجتماعية للتونسيين بالخارج والذين يمثلون حوالي 12% من السكان لتعزيز روح الانتماء لوطنهم وتعليم أبنائهم اللغة العربية في أماكن تواجدهم بالخارج.

27- وفي نهاية كلمته، أكد معاليه على أهمية إدماج الأبعاد الاجتماعية لأجندة 2030، في السياسات الاجتماعية للدول العربية من خلال الاعتماد الأفضل على الممارسات من أجل النهوض بالمجتمع العربي، موجهاً الشكر إلى معالي الوزراء والسادة رؤساء الوفود والمشاركين والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تعاونهم وإيلائهم العناية اللازمة للقضايا الحيوية ذات الاهتمام المشترك، متمنياً لمعالي الوزراء والمشاركين إقامة طيبة في ربوع الجمهورية التونسية متمنياً كل التوفيق والنجاح لأعمال المؤتمر.

(مرفق رقم 3 نص كلمات الجلسة الافتتاحية)

الفصل الثاني

خلاصة أوراق العمل والمناقشات

ألف – جلسة العمل الأولى

28- ترأس أعمال جلسة العمل الأولى معالي المهندس محمد شياع السوداني – وزير العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية العراق، التي قدم فيها ورقتين عمل من كل من الأستاذ الدكتور حسين الطلافحة – وكيل المعهد العربي للتخطيط، والسيد المستشار طارق نبيل النابلسي – مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).

ورقة العمل الأولى: من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات

29- أوضحت ورقة **الأستاذ الدكتور حسين الطلافحة – وكيل المعهد العربي للتخطيط، تحت عنوان "من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات"**، أن الجهود التنموية في الدول العربية لم تتوقف منذ الاستقلال وحتى الوقت الحالي من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الذي تفاوت ما بين خطط مركزية إلزامية أو خطط تأشيريه تقوم على اقتصاد السوق ومبادرة القطاع الخاص.

30- وذكر سعادته أنه مع بداية القرن الحالي عام 2000، اتفق رؤساء الدول والحكومات على أهداف التنمية للألفية، المكونة من ثمانية أهداف، وهي تخفيض الفقر المدقع والجوع إلى النصف، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وخفض وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، وكفالة استدامة البيئة، بالإضافة إلى إقامة شراكات عالمية من أجل التنمية.

31- ذكر سعادته أن الدول العربية حققت نتائج جيدة بمقياس مؤشرات أهداف التنمية للألفية، مشيراً إلى أنه لا تزال مشكلتي البطالة والفقر موجودة مع نهاية عام 2015 وهو عام الانتهاء من تنفيذ الأهداف التنموية للألفية.

32- وأشار سعادته إلى أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 بدأت من بداية عام 2016، وأن أهداف التنمية المستدامة تكونت من (17) هدفاً متضمنه (169) غاية، وذكر منها القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان وكذلك القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى الصحة، وجودة التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان توفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي للجميع، فضلاً عن تحقيق النمو الاقتصادي والمستدام، وتحسين مستوى المعيشة، وتحقيق التوظيف الكامل والعمل اللائق للجميع.

33- أوضح سيادته أهمية الملاحظة عند مقارنة أهداف التنمية المستدامة (2030) وأهداف التنمية للألفية (2015 – 2000)، أن كل منهما اعتمد على نفس الركائز الثلاثة وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية، مشيراً إلى أن أهداف التنمية المستدامة 2030 جائت أكثر شمولاً وتفصيلاً من حيث شمولها على أهداف تفصيلية وأكثر دقة من حيث التعريف والقياس، وذكر سيادته أن أهداف الألفية أكدت على تأمين السكن المناسب بالسعر المناسب، بالإضافة إلى جودة التعليم والمساوة بين الجنسين، مشيراً إلى أن أهداف التنمية المستدامة تركت للدول تضمين الأهداف التنموية في خططها التنموية وفي سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، موضحاً أن المؤشرات التي نتجت عن أهداف التنمية المستدامة ترتبط بسياسات اقتصادية وإجراءات حكومية يمكن أن تكون سياسات تنموية.

34- وفي نهاية عرض ورقة عمل الدكتور حسين الطلافحة، ذكر سيادته أن التوسع في الأهداف يترك بشكل واضح للدول لترتب أولوياتها من بين هذه الأهداف، مشيراً إلى أن بعض الدول تركز على الفقر والجوع والبطالة، وأن بعض الدول الأخرى لا تعاني من هذه التحديات وتركز على أهداف البيئة والاستدامة.

الأولويات العربية الاجتماعية
في خطة التنمية المستدامة 2030

35- في بداية عرض المستشار طارق النابلسي – مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، لورقة عمل حول "الأولويات العربية الاجتماعية في خطة التنمية المستدامة 2030"، أوضح أن موضوع التحضير لخطة التنمية العربية في إطار الحوار العالمي للتنمية ما بعد 2015، حظى بأولوية متقدمة في إطار العمل العربي المشترك من خلال المجالس الوزارية العربية المتخصصة ذات العلاقة (الشؤون الاجتماعية، الصحة، البيئة، والاسكان، والمياه، والشباب والرياضة العرب)، بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة، ومنظمات المجتمع المدني العربي، وبالتعاون مع الشركاء من منظمات الأمم المتحدة مجموعة آلية التنسيق الإقليمي (RCM) ، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية (UNDG).

36- أستعرض سيادته لمحة سريعة حول الأهداف التنموية للألفية في المنطقة العربية: من واقع التقرير العربي للأهداف التنموية للألفية "مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015"، كما ذكر سعادته الجهود العربية للإعداد والتحضير الذي تم لخطة التنمية المستدامة 2030، وذلك من خلال عرض للفعاليات التي نظمتها جامعة الدول العربية وخاصة القطاع الاجتماعي ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وهي المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (القاهرة: ديسمبر / كانون الأول 2011)، وقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة في الرياض 2013، واجتماع رفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية (القاهرة: 23 فبراير / شباط 2014)، والمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة (عمان: إبريل / نيسان 2014)، ومؤتمر أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة وما بعد 2015 (عمان: مايو / أيار 2014)، والإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية (يونيو / حزيران 2014)، والمؤتمر الوزاري حول بلورة الأهداف والغايات لأولويات التنمية العربية ما بعد 2015 (شرم الشيخ: أكتوبر / تشرين الأول 2014)، وقرار القمة العربية السادسة والعشرين (شرم الشيخ:

مارس/ آذار 2015)، والمؤتمر الوزاري حول تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية (القاهرة: 6 – 2016/4/7).

37- أستعرض سعادته الأولويات العربية الاجتماعية في خطة 2030 الصادرة عن كل من مؤتمر أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015 (عمان 2014)، والمؤتمر الوزاري حول بلورة الأهداف والغايات لأولويات التنمية العربية ما بعد 2015 (شرم الشيخ 2014)، وذكر سعادته أن هذه الأولويات العربية تتضمن 15 أولوية، مشيراً إلى الإعلان الصادر عن مؤتمر شرم الشيخ الذي تضمن التوجهات لتنفيذ الأولويات الاجتماعية العربية لخطة 2030 من خلال السياسات والمؤسسات والبيانات.

باء – جلسة العمل الثانية

38- ترأس أعمال جلسة العمل الثانية معالي الأستاذة مشاعر أحمد الأمين – وزيرة الضمان والتنمية الاجتماعية في جمهورية السودان، التي قدم فيها ورقتين عمل من كل من الدكتور وليد عبد مولاه – مستشار بالمعهد العربي للتخطيط، وجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى تجارب الدول الأعضاء.

ورقة العمل الثالثة: السياسات الاجتماعية في خطة التنمية المستدامة 2030: الأهداف والتحديات

39- في بداية عرض سعادة الدكتور وليد عبد مولاه – مستشار بالمعهد العربي للتخطيط، أوضح سيادته أن ورقة العمل تتضمن أربع نقاط وهي الأهداف الإنمائية للألفية: الموروث، ودروس من الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة 2030، والسياسة الاجتماعية في ظل أهداف التنمية المستدامة 2030.

40- فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية: الموروث، أشار سعادته إلى أن أهداف الألفية مثلت أول إطار دولي شامل لقضايا التنمية البشرية ضمن خطة طويلة المدى تشمل ثمانية أهداف وتعمل على خفض الفقر والجوع وتعميم التعليم والصحة، مشيراً إلى أن

هذه الأهداف مثلت تحولاً هاماً من التركيز على النمو إلى التركيز على التنمية الشاملة في ظل شراكة دولية غير مسبوقة.

41- أوضح سعادته دروس الأهداف الإنمائية للألفية تضمنت أن الشراكة الدولية كانت في حدودها الدنيا خاصة في التمويل، والطابع الكمي غلب على الجانب النوعي للأهداف، وأن سرعة النمو ونوعية النمو أهم محددات تحقيق الأهداف، مؤكداً على أن توفر التمويل لعب دوراً أساسياً في تحقيق الأهداف، وأن نوعية المؤسسات والتنسيق بين السياسات حدد فعالية السياسات، موضحاً أن السياسات التنموية الاجتماعية للدول اتسمت بالطابع العلاجي وليس بالوقائي.

42- أشار سعادته إلى أن خطة التنمية المستدامة تمثل امتداد لأهداف الألفية بهدف مواصلة الجهود للقضاء على الفقر والجوع من خلال التأكيد على العديد من الجوانب المغيبة في الخطة الأولى، بالإضافة إلى توسيع هدف الاستدامة والتأكيد على الشراكة الدولية، وذكر سعادته أنه يمكن إعادة ترتيب السبع عشر هدفاً ضمن ثلاثة مضامين تتمثل في التنمية الشاملة (التوزيع العادل لثمار النمو) والاستدامة والمنعة.

43- فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة وهي السياسة الاجتماعية في ظل أهداف التنمية المستدامة 2030، ذكر سعادته أنه السياسة الاجتماعية في ظل خطة التنمية المستدامة 2030 يجب أن تستهدف تحسين المكونات الاجتماعية للفقر متعدد الأبعاد بالشكل الذي يرفع قدرة الشرائح الاجتماعية المعنية على الاندماج في الحياة الاقتصادية بشكل مستدام، كما ذكر سعادته أن التعريف الأقرب للسياسة الاجتماعية القائمة في أغلب الدول العربية (شبكة الأمان الاجتماعية) هي مظلة الحماية والرعاية الاجتماعية التي توفرها الدولة لفئات اجتماعية مهمشة للتخفيف من أوضاع معيشية ذات طبيعة صعبة بهدف حمايتهم من الفقر المادي، موضحاً أنها تشتمل على مجموعة من الإجراءات والبرامج على غرار الدعم للمواد الغذائية والمحروقات والتأمين الصحي، والتحويلات النقدية ومعاشات كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

44- أشار إلى المخاطر والتحديات الجديدة التي تواجه السياسات الاجتماعية للدول العربية، في ظل ترتيبات الاقتصادي العالمي الجديد، مشيراً إلى أنه من ممكن حصرهما بثلاث قضايا وهي بروز سلاسل القيمة العالمية، وتغليب الجانب المالي

على الجانب الانتاجي، وتعميق التخصص في الخدمات والصناعات التحويلية عالية المعرفة والقيمة المضافة واحتكارها من قبل بعض الشراكات والدول، مشيراً إلى أن هذه القضايا كانت ولا تزال مسبباً أساسياً في قلة مواطن العمل اللائق في الدول العربية، وفصل بين مستويات الانتاجية والأجور، وضعف النمو وعدم استقراره، وضعف القدرة المالية لتحمل عبء السياسة الاجتماعية بفلسفتها القائمة، بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص المجتمعية المتمثلة في تفكك الأسر وتراجع التكافل المجتمعي، وضف نوعية التعليم وعدم مواءمة مخرجاته مع متطلبات الاقتصاد الانتاجي المعرفي، وضعف المساهمة المجتمعية في السياسة الاجتماعية خاصة ضعف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وضعف المؤسسات وحوكمة الإدارة العامة، وتزايد اليقظة والمطالب التنموية لدى الشباب المتعلم والعاطل عن العمل والذي يمثل الشريحة الأعرض في المجتمع.

45- أوضح سيادته أنه نتج عن كل هذه القضايا، فشل في السياسة الاجتماعية التقليدية في التصدي لتبعات هشاشة الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى الوقوع تحت وطأة توصيات صندوق النقد الدولي المطالب بإصلاحات تقشفية عميقة تمس الدعم والتحويلات وغيرها مقابل الإقراض.

46- أكد الدكتور عبد مولاه في نهاية عرضه لورقة العمل أن هذه العوامل تستدعى تبنى مقاربة جديدة شاملة تمكينيه تبني على الترابط والتكامل التنموي بين الشأن الاقتصادي والشأن الاجتماعي بما في ذلك الانتاج من خلال التعليم الجيد والتدريب والنفاذ إلى التمويل والأصول (الأراضي ومدخلات الإنتاج) وتهيئة البنية التحتية والرقمية، والتوزيع العادل من خلال تصويب السياسة المالية والسياسة النقدية نحو الاستثمار المنتج مراجعة آليات سوق العمل وترتيبات أسواق السلع والخدمات، بالإضافة إلى التمكين الاجتماعي من خلال برامج إعادة الهيكلة والتدريب والمشروعات المتناهية الصغر وآليات سوق العمل المحابية للشباب والإناث والمناطق الداخلية، وكذلك الحماية من خلال برامج الدعم والتحويلات المحابية للفقراء وتعويضات البطالة وتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

المرأة والأسرة والطفولة
في السياسات الاجتماعية في خطة التنمية المستدامة 2030

47- قام بعرض ورقة العمل حول "المرأة والأسرة والطفولة في السياسات الاجتماعية في خطة التنمية المستدامة 2030" المستشار طارق النابلسي – مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، وأشار سعادته إلى أن ورقة العمل تنقسم إلى ثلاث أقسام وهما القسم الأول خاص بالمرأة، والقسم الثاني خاص بالأسرة، والقسم الثالث خاص بالطفولة.

48- وفيما يتعلق بالقسم الأول الخاص بالمرأة، أشار سعادته إلى إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية للنهوض بالمرأة في المنطقة العربية أجندة التنمية 2030، اللذين تم اعتمادهما من قبل مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته (28) المملكة الأردنية الهاشمية مارس / آذار 2017، كإطار استراتيجي شامل لتعزيز وضع المرأة في المنطقة العربية حتى 2030، والذي يتضمن المشاركة السياسية، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والمتغيرات الاجتماعية، وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

49- عرض سيادته إعلان القاهرة للمرأة العربية، الذي تضمن مرتكزات إعلان القاهرة للمرأة العربية على المستوى الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى بنود إعلان القاهرة للمرأة في المنطقة العربية الذي تضمن أثنى عشر بنداً، موضحاً الهدف العام لإعلان القاهرة للمرأة العربية الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات بحلول عام 2030، وأشار إلى محاور إعلان القاهرة المرأة العربية التي تتضمن المشاركة السياسية، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والمتغيرات الاجتماعية، وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

50- وفيما يتعلق بالقسم الثاني الخاص بالأسرة، أشار سعادته إلى منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030، الصادر عن المؤتمر العربي الوزاري حول "الأسرة العربية في ظل المتغيرات المعاصرة"، موضحاً أنه تم اعتماد نتائجه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بموجب قراره رقم (833) الصادر عن الدورة 36 (15 ديسمبر / كانون الأول 2016).

51- أوضح أن المجموعة العربية هي المجموعة الإقليمية الأولى التي وضعت وثيقة معتمدة على المستوى الإقليمي والدولي في هذا المجال، مشيراً إلى أنها وضعت قضايا تمكين الأسرة على أجندة التنمية المستدامة طبقاً لمؤشرات قياس محددة ضمن المحاور السبعة عشرة لأجندة التنمية المستدامة 2030، والتي تعد بمثابة أجندة لتنمية الأسرة في المنطقة العربية 2030.

52- كما ذكر سيادته أن المنهاج يحدد تدابير يمكن تنفيذها برسم صانعي القرار سواء على المستوى الإقليمي أو الوطني في الحكومات، مشيراً إلى أنه يمكن أن تكون مادة للعمل الاجتماعي للمنظمات الأهلية ولسائر فئات المجتمع المدني وللأسرة.

53- وفي نهاية عرض القسم الخاص بالأسرة، ذكر سيادته أن الإدارة المعنية بالقطاع الاجتماعي بجامعة الدول العربية، نظمت الاجتماع الأول للخبراء لوضع خطة العمل التنفيذية لمنهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030، الذي عقد يومي 17 و 18 مايو/ أيار 2017، مشيراً إلى أن هذا الاجتماع يعتبر خطوة أولى لوضع استراتيجية تنفيذية تكون بمثابة الخطة العملية لما جاء في المنهاج.

54- وفيما يتعلق بالقسم الخاص بالطفولة، أشار السيد النابلسي إلى أنه بالرغم من عدم وجود هدف خاص بقضايا الطفولة في أجندة التنمية المستدامة 2030، إلا أنها تعد قضية متقاطعة مع غالبية الأهداف، وذكر سيادته مثالاً في هذا الشأن كالهدف الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس، والثامن، والحادي عشر، والسادس عشر.

55- استعرض سيادته جهود إدارة المرأة والأسرة والطفولة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 فيما يتعلق بقضايا الطفولة، مشيراً إلى أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي 2030، ومحاورها موضحاً أنها تشتمل على، الحق في الصحة والبقاء، والحق في التعليم والنماء، والحق في الحماية، والعنف ضد الأطفال، وحماية الأطفال في الحروب والنزاعات، والأطفال في نزاع مع القانون، وعمل الاطفال، والاطفال في وضعية الشارع، والبيئة الاسرية والرعاية البديلة، والطفولة المبكرة، والاطفال ذوي الاعاقة، والاطفال اللاجئين، وحق الاطفال في بيئة آمنة، والاطفال وادارة المخاطر الناجمة عن، والكوارث الطبيعية، والأطفال ووسائل

التواصل والاتصال الحديثة، والحق في المشاركة، وثقافة الطفل، واعلام الطفل، موضحاً أنه تم الأخذ في الاعتبار عند إعداد الأجندة المؤشرات الصادرة عن الامم المتحدة في هذا الشأن، مشيراً إلى أنه يتم حاليا اعداد الاجندة مع تطوير عدد من المؤشرات القابلة للقياس لرصد ومتابعة تنفيذ هذه الاهداف في الدول العربية فيما يتعلق بقضايا حماية الأطفال وإنفاذ حقوقهم.

56- كما أشار سيادته إلى أن أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي 2030 تنقسم إلى خمس أقسام وهما، القضاء على فقر الأطفال، وتوفير التعليم الجيد لكافة الأطفال دون تمييز، وتوفير خدمات صحية جيدة للأطفال على مدار دورة حياتهم، وحماية الأطفال من العنف والإساءة والإهمال، وحماية الأطفال في ظروف النزاع والأزمات الإنسانية.

57- وفي نهاية عرض ورقة العمل، أشار السيد النابلسي إلى الاستراتيجية العربية للحد من عمل الأطفال، وإلى الدراسة المسحية والكمية والنوعية لرصد حالة عمل الأطفال في الدول العربية، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم (2225) لعام 2015 بشأن حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، كما أشار إلى اتفاقية التعاون التي تمت بين جامعة الدول العربية ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة التي تم ابرامها في (سبتمبر/ أيلول 2014)، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشراك الأطفال في النزاعات المسلحة "حملة أطفال لا جنود"، كما أشار إلى التقرير العربي المقارن لمدى إعمال توصيات دراسة الأمين العام للأمم المتحدة لوقف العنف ضد الأطفال (الإصدار الثالث)، والتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما أشار إلى الإعلان العربي "أطفالنا مستقبلنا: الانتماء والهوية"، وحملة "أنا هنا"، والاستراتيجية العربية حماية الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية.

تجربة الجمهورية التونسية
في الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر
الملامح والتوجهات

58- في بداية عرض **السيد محمد الزريبي – مدير عام بوزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية**، أوضح سيادته أن تجربة الجمهورية التونسية تاريخية منذ عام 1956 في هذا المجال التي تضمنت التعاونيات وبرامج التنمية الجماعية والمحلية، وبرامج التنمية الريفية والحضرية المندمجة، وبرامج تشغيل الشباب وموارد الرزق بأصنافها، بالإضافة إلى برنامج العائلة المنتجة، وبرنامج العائلات المعوزة، فضلاً عن البنك التونسي للتضامن والجمعيات التنموية، وبرنامج صندوق التضامن الوطني 26 – 26، وبرنامج الإحاطة بالأحياء ذات الكثافة السكانية، وبرامج تحسين المسكن وإزالة الأكواخ، موضحاً أن هذه البرامج كانت تشتمل على صبغة قطاعية بحته، وضعف وغياب التكامل في التدخل والإنجاز، والتوظيف السياسي، مشيراً إلى أنها حققت بعض النتائج الإيجابية منها خفض نسبة الفقر من 40% عام 1960 إلى 15.2% عام 2015، كما أنها حققت أهداف التنمية للألفية 2000 – 2015 فيما يتعلق بخفض نسبة الفقر.

59- أشار سعادته إلى الأزمات الاجتماعية التي شهدتها الجمهورية التونسية قبل عام 2011 وأهمها سنتي 1978 و 1984، مشيراً إلى أن ثورة 2011 رغم نسب النمو المسجلة فأنها كشفت هشاشة منوال التنمية، وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم التوزان الجهوي، ونسب بطالة مرتفعة وخاصة بالجهات الداخلية، مشيراً إلى أنه عند وضع دستور الجمهورية التونسية في يناير / كانون الأول 2014، تم تضمين العديد من الفصول ذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الفصل الثاني عشر الذي نص على "تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات استناداً إلى مؤشرات التنمية واعتماداً على مبدأ التمييز الإيجابي كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية".

60- كما أشار السيد الزريبي إلى مرجعية قرار السيد رئيس حكومة الجمهورية التونسية خلال شهر إبريل / نيسان 2017 بشأن إعداد استراتيجية وطنية للإدماج

الاجتماعي ومقاومة الفقر تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، مشيراً إلى الأهداف العامة من وضع الاستراتيجية، وهي مأسسة آليات التدخل المشتركة وإعادة تنشيط مقاربة التنمية المجتمعية والمجتمع المحلي، والحد من نسبة الفقر وخاصة بالجهات ذات الأولوية، فضلاً عن استنباط واستحداث برامج جديدة وآليات مبتكرة للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر، وإعداد برنامج عمل لتجسيم هذه الاستراتيجية.

61- استعرض سيادته المحاور الرئيس للاستراتيجية، وهي المساعدات الاجتماعية، والتنمية الجماعية وتنمية المجتمع المحلي، وموارد الزرق والاقتصادي الاجتماعي والتضامني، بالإضافة إلى اعتماد التمييز الإيجابي لتحقيق التوازن المحلي والجهوي، والتواصل، فضلاً عن دور البعد الثقافي في التغيير الاجتماعي لدى الأفراد والمجموعات، مؤكداً على أن هذه الاستراتيجية ترتكز على بعدين أساسيين هما ضمان تكامل وانسجام مختلف تدخلات القطاعات المعنية على جميع المستويات المركزية والجهوية والمحلية، وخلق ديناميكية جديدة من خلال التجديد الاجتماعي وبعث برامج وآليات مستحدثة للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر.

62- وفي نهاية العرض أشار السيد الزريبي، إلى لجنة قيادة البرنامج التي تتكون من وزارة الشؤون الاجتماعية (رئيس اللجنة)، بالإضافة إلى رئاسة الحكومة، والوزارات الشريكة المكلفة بالصحة والتربية والمرأة والأسرة والطفولة والتنمية والاستثمار والتعاون الدولي والخارجية والتكوين المهني والتشغيل والتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والمالية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والشؤون المحلية والبيئة والشؤون الثقافية، فضلاً عن مراكز البحث والمعاهد الجامعية (المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية – مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية – المعهد الوطني للإحصاء...)، وأشار إلى اللجنة الفنية للمتابعة والتنفيذ التي تتكون من وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة التربية، ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ووزارة التكوين المهني والتشغيل، ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

تجربة الجمهورية التونسية
في الحقوق الاجتماعية في تونس وحاجيات السياسة الاجتماعية
في محك مقتضيات التنمية المستدامة

63- في ورقة الجمهورية التونسية التي عرضها الأستاذ عبد المنعم الستار المولهي – المدير العام للمعهد الوطني للتشغيل والدراسات، تحت عنوان "الحقوق الاجتماعية في تونس وحاجيات السياسات الاجتماعية في محك مقتضيات التنمية المستدامة"، أوضحت أن الحقوق الاجتماعية في تونس تأسست وانتشرت تناغماً مع مختلف المعاهدات والمواثيق الدولية التي تستهدف تعزيز كرامة الإنسان وتنمية شخصيته بتوفير أمنه وحريته من خلال تكامل حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، موضحاً أنه تم التأكيد على هذه الحقوق وأصبحت أكثر إلحاحاً بعد ثورة 2011، وأنه تم أكسائها طابعاً دستورياً أكثر وضوحاً مما كانت عليه في السابق، مما أدى إلى تطور التشريع المنظم لها لتكون الحماية أكثر عمقاً ووضوحاً لتستهدف المواطن بصورة مباشرة من خلال كافة الفئات المهنية وغيرها من الفئات الاجتماعية وذوي الحاجة وأيا كان مركزها القانوني.

64- في ضوء ما تقدم أوضحت الورقة أن الحقوق تبلورت في مجموعة من الأهداف التي تمثلت في: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والقضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة، وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، كما أوضحت الورقة إلى قيام الجمهورية التونسية بدسترة أهداف العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في الفصل رقم (12) من الدستور التونسي، وأنه اعتماداً على ذلك تم اعتماد مقاربة لصياغة أهداف تنمية محلية في المخطط الوطني للتنمية 2016 – 2020، موضحاً أنها تُعد مرجعاً للعديد من البرامج القطاعية في تونس.

65- في ذات الإطار أوضحت الورقة أن المخطط أشتمل على عدد محاور التي تضمنت تكريس الحقوق الاجتماعية في خدمة أهداف التنمية المستدامة، والتكامل بين

منظومة حقوق الإنسان بصفة عامة واستهداف التنمية المستدامة بما في ذلك تمكين المرأة وتطوير قدراتها وتعزيز تواجدها في مواقع القرار والمسؤولية، فضلاً عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم من أي تمييز وإقرار الحق لهم في الانتفاع بكل التدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل.

66- فيما يتعلق بتكريس الحق في التعليم والتغطية الاجتماعية والصحية أوضحت الورقة أن ذلك جاء في الفصل (39) من الدستور التونسي لسنة 2014 الذي نص على أن التعليم إلزامي إلى سن السادسة عشر، وأن تضمن الدولة الحق في التعليم العمومي المجالي في كامل مراحله، وتسعى إلى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين، مشيرة إلى أن الفصل (47) أشار إلى حقوق الطفل على أبوية وأن على الدولة ضمان الكرامة والصحة والرعاية والتربية والتعليم، موضحاً أن استراتيجية 2016 – 2020 تقوم أيضاً على مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع من خلال رسم خراطة جغرافية للتعليم واعتماد مرجعية وطنية للبرامج ومناهج جديدة لرصد أسباب التسرب من التعليم والوقاية منه وإعادة ادماج المتسربين في المنظومة التربوية أو المهنية إلى جانب تأمين بيئة تعليمية دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة.

67- كما اشتملت الورقة على عرض حول الحقوق الاجتماعية ونشر ثقافة التضامن في مواجهة الفقر من خلال الضمان الاجتماعي والمساهمة في مقاومة مختلف مظاهر الفقر والإقصاء من خلال تطوير أحكام القانون التونسي باعتماد الماهية الاجتماعية للضمان الاجتماعي وتطويع المؤسسات ذات الصلة بما يمكنها من القيام ببعض وظائف الرعاية الاجتماعية، ذلك فضلاً عن تقاسم المسؤولية في مجال الحقوق الاجتماعية، وبلوغ أهداف التنمية المستدامة من خلال الحوكمه الرشيدة للتدخلات في مختلف القطاعات ذات الصلة بالحقوق الاجتماعية.

68- كما أوضحت الورقة أن الجمهورية التونسية في مسارها لتحقيق التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف التي تتضمن تعزيز آليات الحوكمه مع إشراك مختلف مكونات المجتمع المدني، وتفعيل دور الإعلام لنشر ثقافة التنمية المستدامة والتعريف بخطة 2030، بالإضافة إلى العمل على دعم المزيد من التحويلات الاجتماعية والتوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للأفراد، والعمل كذلك

على التمييز الايجابي باتجاه الجهات الأقل حظاً في التنمية وبشكل يتناسب مع التوازن الجغرافي والديمغرافي، مع فك العزلة الاجتماعية عن الفقراء والإسراع بإرساء أرضية للحماية الاجتماعية بما يمكن من دعم الجامعات الريفية والحضرية الفقيرة وتضمن انخراطها في التنمية المستدامة، فضلاً عن دعم مؤسسات الاقتصاد التضامني بما يسهم في تنشيط السياسيات الاجتماعية الموجهة نحو الارتقاء بالمواطن الفقير من مراحلة المساعدة إلى المساهمة في الأنشطة المدره للدخل.

تجربة جمهورية العراق
في الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة

69- أوضحت ورقة معالي المهندس محمد شايع السوداني – وزير العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية العراق، حول الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق، أن التحديات والإرهاصات الجيوسياسية بلغت ذروتها خلال ثلاث عقود ونصف فأفرزت حروب واحتلال وإرهاب ودمار امتدت تأثيراتها السلبية على الأرض والمجتمع، وانعكست على البنية الاجتماعية التي تعرضت بسبب عوامل خارجية إلى تشوهات عديدة عرقلت مسيرة التنمية البشرية والاجتماعية من الوصول إلى هدفها وغاياتها الكبيرة، موضحاً أن المرحلة الحالية تكللت بانتصار التألف الاجتماعي على مخطط التقسيم، والهوية الوطنية الواحدة على التنوع المجتمعي المختلف والمتسارع.

70- في هذا الإطار استعرضت ورقة معالي الوزير ملامح التنمية في العراق منذ عام 1995 مروراً بعام 2003 والتطورات التي حدثت حتى عام 2006، وحفاظ حكومة العراق على اتساق مع مسار التنمية العربية التي يشكل الإنسان العربي محور اهتمامها، وتلبية احتياجات الرجال والنساء على قدم المساواة، وتعميق شعورهم بالأمان والاستقرار على إزالة الفقر والبطالة والإقصاء والاستغلال والاحتلال التي تسببت في خلخلة ركائز البنية التحتية.

71- وفي هذا الإطار أوضحت الورقة أن العراق عقدت مؤتمر وطني موسع تحت شعار "إرساء أسس دولية تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية: خيار ما بعد التعافي"، بهدف إعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وفقاً لأسلوب التخطيط التشاركي

والإدارة المستندة على النتائج، كنهج تنموي جديد يعتمد التنمية المكانية والإصلاح المؤسسي الشامل والانتقال إلى اللامركزية، وإعادة إعمار المدن المحررة، وتنشيط القطاع الخاص، وبناء القدرات للاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى تمكين الشباب وإشراك المرأة والفئات الضعيفة وخلق فرص العمل ودعم المشاريع الصغيرة، موضحاً أن خطط التنمية التي تنفذيها الحكومة كانت مدعومة بالاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر عام 2009 وسياسة التشغيل الوطنية لعام 2010 كركائز أساسية للخطية إلى جانب البرنامج الحكومي للإصلاح والتصدي للإرهاب، وأوضحت الورقة عدد من الإحصاءات الرسمية التي تبين النتائج الطموحة التي جاءت جراء تنفيذ تلك الخطة، مشيرة في هذا الإطار أيضاً إلى البرنامج المشترك مع البنك الدولي تحت عنوان "مشروع دعم الاستقرار والصمود" لعودة النازحين إلى مناطقهم بعد إعادة الحياة والاستقرار وتوفير مصدر عيش محترم كاستحقاق وطني، وأوضحت الورقة أيضاً التقدم في مستويات سوء التغذية وعدد النساء الأرامل التي يتمتعن بإعانات مالية منتظمة بموجب قانون الرعاية الاجتماعية رقم (11) لسنة 2014، وكذلك ارتفاع النمو الاقتصادي العراقي بمعدل 7.2% بسبب زيادة الانتاج النفطي بنسبة 12.9% في عام 2015.

72- استعرضت الورقة جهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مجال أهداف التنمية المستدامة من خلال تنفيذ قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وقانون هيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، فضلاً عن تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية، وقانون حماية الطفل العراقي، كما استعرضت الورقة جهود العمل على تحقيق حياة أفضل للأطفال ونشر الوعي بأهمية حصول الأطفال على حقوقهم وتلبية احتياجاتهم، ذلك بالإضافة إلى البرنامج الحكومي الذي يستهدف بناء مجتمع منصف خالي من الفساد والتمييز، وبناء اقتصاد واعد ومتوازن، مع تسخير امكانيات الدولة والمجتمع لتنفيذ الأولويات الملحة للمطالب الجماهيرية، فضلاً عن رفع مستوى الوعي الاجتماعي، وتطوير برامج الخدمة الاجتماعية والايوائية لذوي الاحتياجات الخاصة، وتعزيز فرص عادلة لشمول الفقراء بالإعانات، وكذلك تعزيز مجالات تمكين المرأة، وتمكين الشباب، ودعم قدرات الحكومات المحلية، وغير ذلك في ذات الإطار.

73- أشارت الورقة إلى التحديات التي تواجهها الحكومة جراء هبوط أسعار النفط العالمي مما أدى إلى زيادة عالية بالإنتاج لسد تكاليف التنمية وانجاز متطلبات التغير الاجتماعي، موضحة الإطار المؤسسي للعمل الاجتماعي، كما استعرض أفاق التنمية المستدامة في العراق.

تجربة دولة الكويت

74- استعرضت كل من **السيدة فضة عبد العزيز المعيلي – مراقب الاستشراف المستقبلي وتحليل مخاطر بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والسيدة فاطمة عبد الكريم بولند – محاسب مبتدئ بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في دولة الكويت**، رؤية دولة الكويت 2035، في الجانب الاجتماعي، مشيرة إلى وضع الاستراتيجية الوطنية للأسرة في ضوء رؤية الكويت والأهداف الاستراتيجية للتنمية حتى عام 2035، بالإضافة إلى أهداف وسياسات الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الثانية المرتبطة بالأسرة، وربطها بأهداف التنمية المستدامة 2030.

75- وذكرت أن هذا الأمر يتعلق بالهدف الأول المتمثل في القضاء على الفقر، والهدف الثاني المتمثل في القضاء التام على الجوع، والهدف الثالث المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه، والهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، والهدف الخامس المتمثل في المساواة بين الجنسين، والهدف العاشر المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة، والهدف 11، المتمثل في مدن ومجاعات محلية مستدامة، والهدف 16 المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، كما تعرضت الورقة إلى الكشف عن مدى اتساق الأبعاد الاجتماعية بأهداف التنمية المستدامة العالمية مع أهداف الخطة الإنمائية متوسطة الأجل لدولة الكويت للسنوات (2015/2016-2019/2020)، مشيرة إلى أن الأهداف العالمية تتسق كلها مع الخطة الإنمائية لدولة الكويت، فيما عدا الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر، حيث لم يتم رصد حالات فقر في الكويت.

76- استعرضت سيادتها إنجازات دولة الكويت في تنفيذ مخرجات البيان الختامي العربي للتنمية المستدامة الصادر بتاريخ 2017/5/17، تحت شعار "نحو شراكة فاعلة"، أهمها إنشاء مرصد للتنمية المستدامة بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط

والتنمية، من أجل التأكد من مطابقة أهداف التنمية المستدامة مع الخطط الاستراتيجية والخطط الإنمائية، موضحة أنه تم تشكيل اللجنة الوطنية التوجيهية الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة (ممثلة بكل من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والإدارة المركزية للإحصاء) برئاسة السيد/الأمين العام للمجلس للتخطيط والتنمية.

77- ذكرت سعادتها نسب إنجاز أهداف التنمية المستدامة العالمية المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية بدولة الكويت عام 2016، مشيرة إلى أن أفضل نسبة سجلت في الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر بنسبة 99.5%، وأسوء نسبة كانت متعلقة بالهدف 11 بنسبة 26.4 %، في حين لم يتم قياس نسبة الإنجاز في الهدف المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة، مشيرة إلى أفضل ترتيب لدولة الكويت على المستوى العالمي من إجمالي 157 دولة، متعلقا بهدف القضاء التام على الجوع، وأسوء ترتيب كان متعلقا بهدف مدن ومجتمعات محلية مستدام.

جيم – جلسة العمل الثالثة

78- ترأس أعمال جلسة العمل الثالثة سعادة الأستاذ كاظم شمخي عامر– وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الذي قدم فيها ثلاث أوراق عمل من كل من النائب عبد العزيز بن الحبيب القطي – البرلمان العربي، والسيدة جهدة أبو خليل – المدير العام للمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، والدكتور صلاحي الدين بن فرج – أستاذ في علم الاجتماع.

إدماج الأبعاد الاجتماعية لأهداف خطة التنمية المستدامة 2030 في سياسات الدول العربية

79- استعرضت ورقة النائب عبد العزيز بن الحبيب القطي – البرلمان العربي، حول "إدماج الأبعاد الاجتماعية لأهداف خطة التنمية المستدامة 2030، في سياسات الدول العربية"، مجالات اهتمام البرلمان العربي في دراسة التنمية المستدامة التي

تنحصر في ثلاث أقسام وهما، النمو الاقتصادي والعدالة، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، التنمية الاجتماعية.

80- فيما يتعلق بالقسم الأول الخاص بالنمو الاقتصادي والعادلة، ذكر سيادته أن النظم الاقتصادية العربية الحالية بما بينها من ترابط، تسلتزم نهجاً متكاملاً لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد.

81- وفيما يتعلق بالقسم الثاني الخاص بحفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، فذكرة سيادته أنه لابد من إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصادياً للحد من استهلاك الموارد والمصادر الطبيعية وخاصة مصادر الطاقة التقليدية، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية.

82- أشار سيادته إلى القسم الخاص بمجموعة الثوابت التي تم وضعها من قبل البرلمان في التعامل مع التنمية المستدامة، موضحاً أن مجموعة الثوابت تضمنت ما يلي:

- شمولية التنمية المستدامة وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة، وأهمية دور البيئة الدولية في دعم جهود دول المنطقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاحترام الكامل للسيادة الوطنية ولمختلف القيم الدينية والأخلاقية والثقافية والمجتمعية.
- التأكيد على رغبة وهدف المنطقة العربية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية المحتلة والعمل مع المجتمع الدولي للتوصل للأمن والسلم والتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية.
- أهمية الاستقرار لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء ما تشهده المنطقة من ازدياد ظاهرة التطرف وتنامي الإرهاب، ونشوب النزاعات وما ترتب عليه من تدهور للوضع الإنساني والنزوح القسري وازدياد عدد اللاجئين في المنطقة العربية.
- التأكيد على دور المؤسسات المالية والجهات المانحة في تضمين مبادئ التنمية المستدامة في عمليات التمويل، واعتماد نهج متكامل يشمل خيارات التمويل المختلفة العامة والخاصة، الوطنية والدولية، والتقليدية والمبتكرة، ورفع الكفاءة في تعبئة الموارد العامة الوطنية.
- تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، واعتماد مقاربة لدمج سياسات التنمية والتجارة معاً مدعومة من مؤسسات فاعلة تتمتع بآليات تنسيق وعمليات تشاركية والحرص

على أن تكون الاتفاقيات التجارية الحرة بما فيها الاتحاد الجمركي العربي لها تأثيرات إيجابية على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030

83- في بداية عرض ورقة الأستاذة جهدة أبو خليل حول "الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030" أشارت سيادتها إلى أن الإعاقة قضية اجتماعية وتنموية، وأنها تحتاج إلى إدخالها في صلب الاهتمامات الكبرى التي تنص عليها مخططات التنمية المرتكزة على الاستثمار في الرأسمال البشري وهي التنمية المستدامة.

84- وذكرت سعادتها أن زيادة كفاية المهارات البشرية والموارد الإنسانية هو عمل دائم يستمر من جيل إلى جيل، مشيرة إلى أنه يستدعي الكثير من الابتكار والتحسين والتجديد. بالإضافة إلى الاهتمام بمعالجة قضية الإعاقة والسعي لتأهيل ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين حقوقهم ومشاركتهم الفاعلة والمنتجة في المجتمع، مؤكده أنها من الضروريات المفروضة في كل حين، حتى لا تتعرض مسيرة التنمية للتأخير أو لنزف الموارد.

85- كما أشارت سعادتها إلى ربط الإعاقة وغيرها من القضايا والشؤون الاجتماعية بالطريقة الصحيحة وعلى المستويات المطلوبة، يعتبر المقاربة السليمة والمستقبلية لبناء القدرات وتفعيلها وزيادة إنتاجية مختلف شرائح المجتمع، ولاسيما تلك التي تصنفها خطة التنمية في قرار الأمم المتحدة 70/1 الصادر بتاريخ 25 أيلول (سبتمبر) 2015 "الفئات الضعيفة".

86- تناولت ورقة عملها طريقة التصدي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 لقضية الإعاقة، ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تنمية ذواتهم ومجتمعاتهم. بالإضافة إلى محاولة ربط اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمضمون الخطة، ولا سيما أن الاتفاقية المقرة في العام 2006، تعتمد المقاربتين الحقوقية والاجتماعية اللتين تلتزم بهما هذه الخطة.

87- وفي نهاية عرض ورقة السيدة جهدة، أشارت سعادتها إلى أن منهجية المعالجة والبحث في هذه الدراسة اعتمدت على عرض المطروح في كل من الخطة بالدرجة الأولى، ثم الاتفاقية في المقام الثاني، بعد استعراض الواقع، واقتراح ما يمكن تصوره في حال لم يكن سبيل الدمج والمشاركة والمساهمة موضع بحث وتناول ودرس. كما تعمد الدراسة بموجب هذه المنهجية على استخلاص العبر وطرحها بإيجاز شديد عند الإضاءة على الواقع بمشكلاته وتعقيداته.

كبار السن في السياسات الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030

88- أشارت ورقة الدكتور صلاح الدين بن فرج حول "كبار السن في السياسات الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030" إلى أن مختلف الخطط التنموية الأممية هدفت إلى تدارك الآثار السلبية للتنمية وتحسين واقع العيش اليومي للفئات الاجتماعية المهمشة، بالإضافة إلى تطوير قدراتهم في مواجهة تلك الآثار، مشيراً إلى أن فئة كبار السن تعتبر من أكثر الفئات عرضة إلى التهديد مستقبلا بحكم تسارع نسق التشيخ في العالم وارتفاع أعداد المسنين عموما و"أسن المسنين" خصوصا (أولئك الذين تجاوزوا عتبة السبعين سنة)، موضحاً أن هذه الفئة التي غالبا ما تكون مصحوبة بعدد من الأمراض ذات التكلفة العلاجية الباهظة.

89- أوضح سعادته أن أهداف خطة التنمية المستدامة تُعد أفضل منوال توجيهي لمختلف السياسات التنموية المندمجة من خلال اتساع نطاقها ليشمل كل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مجتمعة، ومُستحدثة أهدافاً غير مسبوقة لصالح الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة وتهميشا، مشيراً إلى أن أهمهم هذه الفئات هي فئة كبار السن الذين تم تخصيصهم بعدد من الأهداف الكبرى والغايات الخصوصية التي يرجى النجاح في تحقيقها "حتى لا يتخلف أي أحد عن الركب".

90- ذكر سعادته أن ورقة العمل تسعى إلى التعريف بالسياق العام الذي جاءت به أهداف التنمية المستدامة 2015-2030 والتعمق في الأهداف والغايات الخصوصية التي شملت كبار السن من خلالها، مشيراً إلى تتطرق الورقة إلى واقع السياسات العربية

في مجال كبار السن، بهدف تقييم المجهودات المبذولة من طرف مختلف المتدخلين السياسيين لمواجهة التحديات التي تفرضها التطورات السكانية في المجتمعات العربية وأشكال المعالجة القائمة لأثارها وتقييم جدواها.

91- اقترح الدكتور صلاح الدين بن فرج عدد من المقترحات التي يمكن أن تيسير إدماج السياسات العربية في مجال كبار السن في إطار أهداف خطة التنمية المستدامة، بما يمكنها من تعديل أهدافها ومناهجها على ضوء السياقات الدولية ويحقق اندماجها ضمن المجهودات الدولية المبذولة للقضاء على كل أشكال التهميش والإقصاء.

دال – الجلسة الختامية

92- ترأس الجلسة الختامية معالي الأستاذ محمد الطرابلسي – وزير الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية، وقام السيد المستشار طارق النابلسي – مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، باستعراض توصيات المؤتمر، موضحاً أنه تم بلورتها في ضوء ما تضمنته أوراق العمل والنقاشات وتجارب الدول الأعضاء، كما أوضح سعادته أنه سيتم عرض توصيات المؤتمر على معالي وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماع الدورة العادية الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المقرر انعقادها ديسمبر / كانون الأول 2018 لإقرارها.

93- وبعد أن أقر معالي الوزراء والسادة رؤساء الوفود توصيات المؤتمر، أكدوا على ضرورة الاهتمام باللجنة الاجتماعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال المشاركة المتخصصة لوزارات الشؤون الاجتماعية، وغيرها من الوزارات ذات الصلة بالموضوعات الاجتماعية والتنموية التي سيتم عرضها المجلس، وشكر معالي الوزير محمد الطرابلسي، معالي الوزراء والسادة رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية على انتهاء أعمال المؤتمر، كما شكر الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على جهودها في تنظيم أعمال المؤتمر، موجهاً التحية إلى السادة الخبراء معدي أورق العمل.

الفصـــل الرابـــــع

البيـــان والتوصيـــات

نحن وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب ورؤساء وفود المنظمات المشاركين في أعمال المؤتمر الوزاري العربي حول "إدماج الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030 في السياسات الاجتماعية في الدول العربية"، في الجمهورية التونسية يومي 27 و 28 نوفمبر / تشرين الثاني 2017،

وإذ نثمن ما حققته الدول العربية من انجازات ومكتسبات اجتماعية وتنموية في ضوء التحديات التي تواجه المنطقة العربية، تجاه التنفيذ الكامل لأهداف خطة 2030، وأخذاً في الاعتبار تطلع الشعوب العربية لتحقيق التنمية الشاملة في إطار من العدالة الاجتماعية،

وإدراكاً لما تتعرض له بعض الدول العربية من صراعات، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي الغاشم للأراضي العربية المحتلة، وازدياد ممارسات التنظيمات الإرهابية الغاشمة، واستهدافها للأبرياء من المواطنين العزل، وما يشكله ذلك من عوائق رئيسية أمام تحقيق التنمية والأمن المجتمعين.

وإذ نتقدم لجمهورية مصر العربية الشقيقة رئيساً وحكومة وشعباً، بخالص التعازي لشهدائها الأبرار ومصابيها الجلل جراء الحدث الإرهابي الغاشم بمسجد الروضة بمدينة العريش، ندين بأشد العبارات هذا العمل الغير إنساني.

ونؤكد على أن تحقيق السلم والأمن في المنطقة العربية، وتعزيز التماسك المجتمعي وتشجيع الانتماء والحوار الوطنيين، يشكلان عنصرين أساسيين لتمكين الدول العربية من استكمال مسيرتها التنموية.

وانطلاقاً من عزيمتنا للمضي قدماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، بما ينعكس إيجاباً على المواطن العربي،

نشدد على تنفيذ قرارات القمم العربية وقرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ذات الصلة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، ولاسيما قرارات القمة العربية العادية والتنموية أرقام (32) و (631) و (663).

ونعزز جهود اللجنة المشكلة برئاسة رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لتنفيذ قرار القمة العربية في الأردن (مارس / آذار 2017) رقم (699) بشأن الإرهاب والتنمية الاجتماعية.

وندعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ الخطط والبرامج والاستراتيجيات العربية والتنموية المقّرة من القمة العربية والمجالس الوزارية واللجان المتخصصة العربية، ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030، وموافاة اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بها، لتضمينها ضمن الجهود العربية لتحقيق خطة 2030.

نشجع البلدان العربية لرفع سقف طموحاتها، وتعزيز قدراتها النوعية للوفاء بمتطلبات خطة 2030، إيماناً من أن في تحقيقها مصلحة للمواطن العربي وضمان عيشه بكرامة وفي أمن ووئام مجتمعيين.

وبعد أن أستمعنا وناقشنا أوراق العمل القيمة المقدمة من القطاع الاجتماعي بجامعة الدول العربية، والمعهد العربي للتخطيط والخبراء العرب، وبعد أن اطلعنا على التجارب الهامة للدول العربية التي تُشكل نماذج ناجعة في إطار تنفيذ خطة 2030 في أبعادها الاجتماعية، نوصي بما يلي:

أولاً: التحول نحو مقاربة وقائية للسياسات الاجتماعية:

- التأكيد على سرعة التحول من المقاربة العلاجية للسياسات الاجتماعية في الدول العربية، إلى مقاربة وقائية واستباقية في ظل التكامل والتداخل مع الخطط والسياسات الاقتصادية، بهدف تحسين المكونات الاجتماعية للفقر المتعدد الأبعاد، بالشكل الذي يرفع قدرة الشرائح الاجتماعية على الاندماج في الحياة الاقتصادية بشكل مستدام.

- اعتماد مقاربات وقائية وحقوقية وتشاركية كركيزة للتوجهات الجديدة في إطار خطة 2030.
- التأكيد على مواصلة العمل بالمبدأ الذي أقره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب فيما يتعلق بالمنظور الحقوقي للسياسات الاجتماعية عوضاً على المنظور الرعائي.

ثانياً: الإحصاءات:

- مواصلة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لعقد ورش العمل المتخصصة الرامية إلى تطوير القدرات الإحصائية الوطنية وفقاً للمعايير الدولية، مع التأكيد على ضرورة إلتزام الدول بالتمثيل المتخصص واستمراريته في تلك الفعاليات بما يحقق أهدافها المرجوة.
- تعزيز التنسيق بين الأجهزة الإحصائية العربية بهدف سد النقص في قواعد البيانات الإحصائية الخاصة بأجندة التنمية المستدامة، وتحسين سبل الحصول على البيانات والاحصاءات، من خلال التواصل مع الأجهزة الإحصائية العالمية لتوفير لغة إحصائية مشتركة في قياس وتقييم مدى التقدم المحرز لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.
- التأكيد على مواصلة الجهود لإنشاء المركز العربي للسياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية، بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (835) في دورته السابعة والثلاثين.
- التركيز على قياس الأبعاد ذات الصلة بنوعية جودة الخدمات المقدمة للأفراد، كأساس لقياس التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030.

ثالثاً: الأشخاص ذوي الإعاقة:

- تكليف كبار المسؤولين والخبراء الذي سيشاركون في الندوة العربية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، المقرر عقده يومي 23 و 24 يناير / كانون الثاني 2018 في جمهورية السودان، تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (817) في دورته السادسة

والثلاثين، بإعداد تصور حول كيفية مواصلة إدماج قضايا الإعاقة في السياسات الاجتماعية، بما يمكن من زيادة الخدمات المرتبطة بها والبرامج ذات الصلة.

- دعوة الدول الأعضاء إلى تفعيل التنسيق بين الوزارات والأجهزة المعنية في الدولة بالشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، لوضع خطة وطنية متكاملة للإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة من منظور حقوقي، بما في ذلك تأمين البيئة المؤهلة والأمنة والمستدامة لهم، والاستفادة بما لديهم من قدرات في رسم الخطط التفصيلية لتنفيذ خطة 2030.
- تعزيز جهود الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لتنفيذ قرار المجلس رقم (839) الصادر في دورته السابعة والثلاثين، بشأن الخطة الإعلامية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وإطلاق حملة إعلامية في هذا الشأن يوم 13 ديسمبر / كانون الأول 2018.
- العمل على ربط اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالأهداف والغايات ذات الصلة ضمن خطة التنمية المستدامة 2030، وبما يتماشى مع الشعار العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017 تحت عنوان "التحول نحو مجتمع مستدام ومرن للجميع".

رابعاً: كبار السن:

- العمل على تشخيص الغايات ذات الصلة بكبار السن ضمن المخطط العام الوطني لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، ولاسيما المحاور ذات الصلة بالكرامة والناس والازدهار.
- التأكيد على دعم مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب في جهودهم لإعداد مشروع الاستراتيجية العربية لكبار السن، وربطها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة.

خامساً: المرأة:

- تنفيذ وثيقة "إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية " أجندة تنمية المرأة العربية 2030" والتي تم اعتمادها في القمة العربية في المملكة الأردنية الهاشمية (مارس / آذار 2017)، من خلال:

- اعتماد الاطر التشريعية والنظم القانونية والآليات الجديدة التي تعنى بقضايا مناهضة التمييز، الرامية إلى تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.
- وضع سياسات على المستوى الوطني تدعم التمييز الإيجابي، ووضع خطط متابعة وتقييم لهذه التدابير والسياسات.
- تعزيز آليات ضمان وصول المرأة إلى العدالة واتخاذ تدابير قانونية وإجرائية في هذا الشأن.
- إعداد موازنات عامة تراعي إدماج احتياجات المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

سادساً: الأسرة:

- تنفيذ "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030"، الذي اعتمده مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بموجب قراره رقم (833) في دورته السادسة والثلاثين، من خلال:

- الطلب إلى الدول الأعضاء مراجعة القوانين وتعديل التشريعات، بما يضمن تمكين الأسرة في المنطقة العربية، لجعلها أكثر انسجاما ومواءمة مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- دعم تفعيل الشراكات بين مختلف القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني، لإيجاد بيئة مُمكنة للأسر، بما يعزز تحقيق التنمية المستدامة ضمن معايير وخطط متفق عليها.
- زيادة مستوى الوعي بدور الأسرة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز برامج الضمانات الاجتماعية والحماية والتأهيل على المستوى الوطني.
- وضع موازنات ملائمة تعكس احتياجات الأسرة والنهوض بأوضاع أفرادها.

سابعاً: الطفولة:

- تطوير الاطر التشريعية لحماية الاطفال من الفقر، ووضع الموازنات الملائمة لتوفير التعليم الجيد لكافة الاطفال دون تمييز، ووضع برامج لتوفير الحماية الاجتماعية وتوفير بيئة تعليمية خالية من العنف لكافة الاطفال، بما في ذلك الاطفال ذوي الاعاقة والاطفال المتأثرين بظروف النزاعات المسلحة والحروب.
- تعزيز الاطر التشريعية ووضع سياسات وبرامج توفير الخدمات الصحية ونظم الحماية الوطنية لحماية الاطفال من العنف والاساءة والاهمال، بالتركيز على بعض القضايا ذات الاهتمام الخاص مثل الاطفال في وضعية الشارع، وعمل الاطفال، والاطفال في نزاع مع القانون.
- حماية الاطفال في ظروف النزاعات والازمات من خلال توفير الخدمات المتخصصة (الدعم النفسي والاجتماعي – الخدمات القانونية – الخدمات الصحية والتعليمية – ادارة الحالة)، وضمان وصول الاطفال اللاجئين والنازحين اليها.

ثامناً: بناء القدرات:

- الطلب من الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالتنسيق مع المعهد العربي للتخطيط، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة، والجامعات والمؤسسات العربية والدولية ذات الصلة، بإعداد نماذج البرامج التدريبية لبناء قدرات المسؤولين في الدول العربية في مجالات التنمية المستدامة.
- دعوة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، إلى تنظيم ورش تدريب المدربين (TOT) في الدول العربية، بالتركيز على الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030.

تاسعاً: التقارير الدورية:

- التأكيد على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (836) في دورته السابعة والثلاثين، بإلتزام الدول الأعضاء بموافاة الأمانة الفنية للمجلس بتقارير دورية تضمن الإحصاءات والبيانات ذات الصلة لتنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة

التنمية المستدامة 2030، بما يمكن من إعداد التقرير العربي الإقليمي الذي سيرفع إلى القمة العربية التنموية، وكذا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بناءً على التقارير الوطنية المعتمدة من الدول الأعضاء.

- دعوة الدول الأعضاء إلى العمل على تقديم تقارير سنوية تركز على قياس مدى التقدم المحرز في مختلف أهداف خطة التنمية المستدامة 2030.
- تشجع المبادرات العربية الرامية إلى رفع سقف طموحاتها، وتعزيز قدراتها النوعية على الوفاء بمتطلبات خطة 2030.
- دعوة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتنسيق مع الدول الأعضاء، والمنظمات العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة بخطة 2030، إلى الإعداد للمشاركة في منتدى الأمم المتحدة رفيع المستوى للتنمية المستدامة (HLPF)، والذي يعقد في نيويورك في شهر يوليو / تموز من كل عام، ويعقد على مستوى قادة العالم مرة كل أربعة أعوام على هامش الشق رفيع المستوى من الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر سبتمبر / أيلول.

عاشراً: التمويل:

- تعزيز آليات ومبادرات التمويل العربية ولاسيما: مبادرة صاحب السمو أمير دولة الكويت بإنشاء صندوق عربي لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة ومتناهية الصغر في الدول العربية، والصندوق العربي للعمل الاجتماعي التابع لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وغيرهم من المبادرات العربية التنموية.
- العمل على وضع خطة عمل تمويليه بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ولاسيما مجموعة الأمم المتحدة للتنمية (UNDG)، ومجموعة آلية التنسيق الإقليمي (RCM)، بما يعزز جهود الدول العربية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.
- الترويج لخطة التنمية المستدامة 2030، بما يدعم زيادة انخراط القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية.
- دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني، لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، الذي وافق عليه مجلس وزراء الشؤون

الاجتماعية العرب بموجب قراره رقم (793) الصادر في دورته الخامسة والثلاثين.

94- وفي ختام أعمال هذا المؤتمر الوزاري العربي، وجهت جامعة الدول العربية، ورؤساء وأعضاء الوفود العربية المشاركة والخبراء العرب، الشكر إلى الجمهورية التونسية رئيساً وحكومتاً وشعباً على كرم الضيافة وحسن الوفادة، وعلى الجهود المقَّدرة لدعم مسيرة العمل العربي المشترك، كما وجهوا الشكر إلى معالي الأستاذ محمد الطرابلسي – وزير الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية، والمسؤولين والعاملين مع معاليه على جهودهم لتنظيم أعمال المؤتمر في أفضل الظروف وأيسرها، بما مكن من نجاح أعماله.